مسيرة الوحدة اليمنية.. وطموحات المستقبل

د. أحمد مطهر عقبات

يحتفل المواطن اليمني بعيد وحدته المباركة هذا العام بمناسبة مرور خمسة عشر ربيعاً على قيامها.. شهد الوطن خلالها تحولات مميزة في تركيبة النظام السياسي- التعددي حزبياً وممارسة فعلية لحرية التعبير التي جسدتها آراء ومواقف متباينة في تناول القضايا المحلية والخارجية من خلال صحف الأحزاب المعارضة والمستقلة والرسمية، الأمر الذي وضع اليمن أمام مرآة الشكل الديمقراطي الجديد في التعامل مع كافة المستجدات التي ينبغي أن تخضع لجملة من القوانين المنظمة في إطار مؤسسي يكفل سير هذه العملية بمسئولية تامة وبتقييم موضوعي ودوري يعزز من قيمة هذه التجربة الوليدة..

إن خمسة عشر عاماً من خير الوحدة لا شك قد ربطت المدن اليمنية وقراها بسياج من الإنجازات التنموية والخدمية التي تغطي كثيراً من الاحتياجات اليومية للأفراد الى جانب تكوين علاقات متكافئة عبر سياسة خارجية مقبولة ساعدت على تقريب وجهات النظر بين البلدان العربية إزاء القضايا الوطنية والقومية وتمتين أواصر الصداقة مع البلدان الأخرى..

ومن الصعب استعراض ملامح فترات الوحدة في كل المجالات بصورة مفصلة، ولكن يمكن القول بأيجاز أن الانتخابات الرئاسية والنيابية ومجالس السلطة المحلية وتوفير الخدمات التنموية وإجراء التعداد السكاني هي أبرزها.

وبالرغم من طغيان ايجابيات المرحلة الماضية، إلا أن جوانب هامة من بعض المحطات لفتت الانتباه الى

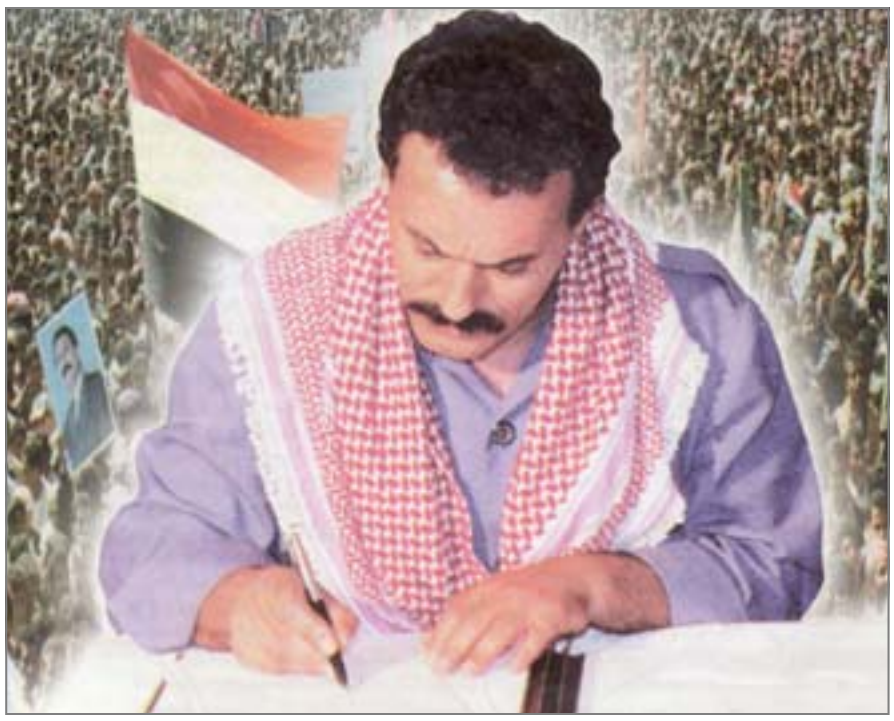

عدد من الظواهر والقضايا التي ينبغي دراستها ومعالجة جوهرها بما يتوافق مع المصلحة العامة واسبقية التنمية وتثبيت الأمن والاستقرار في ربوع اليمن كشرط أساسي للتطوير والتحديث، ويقف على رأسها أولاً: تفعيل الاصلاحات الادارية والمالية والتعليمية والقضائية والاهتمام بتطبيق النظم واللوائح والقوانين وخاصة تلك المتعلقة بادارة النظام المؤسسي القائم على مبدأ توزيع الوظائف والادوار وفق التخصص وحدود المسئوليات والمتابعة الجادة على قواعد الثواب والعقاب، وفتح الباب على مصراعيه أمام التنافس العملي وحصد الامتيازات والترقيات بناء على ما يبذل من جهد واخلاص في الانتاج ومثابرة وحرص في أداء الواجبات والمهام المطروحة.

ثانياً: الاهتمام بنتائج التعداد السكاني الأخير الذي يفترض أنه قد تمخض عن كثير من الحقائق الثابتة حول مجمل عدد السكان والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وواقعية التوازن بينها وبين الموارد الوطنية المتاحة، الأمر الذي يتطلب تطوير آلية الخطط الموضوعة لمواجهة أية اختلالات من هذا التوازن والبحث المستمر عن حلول ناجعة لردم الهوة التي تقف عائقاً أمام تنظيم الأسرة والموارد المطلوبة والمتاحة لاشباع الاحتياجات الضرورية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات المختلفة..

ثالثاً: ضرورة القضاء على ظاهرة حمل الأسلحة النارية في أوساط المواطنين وجدية تحديد الحالات المسموح بها، لأن حمل السلاح في عصر العولمة والتكنولوجيا الانتاجية وتدفق المعلومات وتبادل الخبرات التقنية بغية إحداث نهضة تنموية شاملة لم يعد مرغوباً ولا يعتبر بأي حال من مصادر الفخر والاعتزاز أو الرجولة بقدر أحقية المواطن بالعيش تحت سقف حياة مدينة هادئة تقلل من حالات الثأر وتنوج سلطة النظام والقانون.

رابعاً: إيجاد حلول عملية للتخفيف من الفقر، ولعل الاستراتيجيات المطروحة والأبحاث والدراسات المساعدة قد تجد متنفساً للتنفيذ لتلبية طموحات هذا الجانب..

وعموماً فإن مسيرة الوحدة اليمنية المظفرة قد حققت الإنجازات المتوقع منها على كافة المسارات، وأن التجربة الديمقراطية تسير بخطى ثابتة، وتحتاج بصورة دورية الى تقييم لاستخلاص أفضل السبل لتجاوز أية حواجز تقف عائقاً أمام استكمالها للمضي قدماً نحو تلبية تطلعات الناس وفي مقدمتهم الشباب بتنمية مستدامة تعود بالخير على كل اليمنيين وتكفل الاستقرار الدائم في ربوع الوطن اليمني الموحد..

حرية الصحافة في دولة الوحدة:

قـــراءة أوليـــة للواقع

د/عبدالله علي الزلب

▹..مناسبة الاحتفال بالعيد الوطني الخامس عشر تشكل محطة سنوية تتيح لنا الفرصة للوقوف عندها لا لمجرد الاحتفاء والتذكر ولكن للتقييم والتفكير والتقويم حول ما كنا فيه وما صرنا إليه، وما كان يجب ومالم يحدث وما نتطلع إليه في المستقبل ...؟؟؟؟ واستلهام الدروس والاستفادة منها لمواجهة المستقبل كل في مجال عمله ومهنته .. وفي هذا السياق سأحاول ابداء بعض الملاحظات في ما يتعلق بحرية الصحافة خلال الفترة الماضية باعتبارها من أهم مكتسبات الوحدة اليمنية التي حظي بها الإعلاميون والمجتمع عامة.. وأبدأ قراءتي هنا من مقولة كثر ترديدها خلال السنوات الأخيرة في الأوساط الإعلامية والسياسية مفادها «أن لدينا في اليمن حرية صحافة ولكن بدون صحف مهنية.. فإلى اي مدى يمكن الذهاب مع هذه المقولة ؟ وهل تختزل هذه المقولة وضع الصحافة اليمنية في علاقتها بالممارسة المهنية والأدوار السياسية والاجتماعية والثقافية والتنموية التي تقوم بها إجمالا ؟ أم ان من الإجحاف بحق جميع الصحف تعميم المقولة عليها ...؟.

يمكن القول والجزم أن عقد التسعينات هو عقد ازدهار الصحافة اليمنية بدون أدنى شك، حيث شهدت الصحافة تطورا غير مسبوق في جميع النواحي الفنية والمهنية بالإضافة إلى النواحي الكمية.

إلا ان أهم حدث وتطور في هذا الميدان هو فتح المجال واسعا للممارسة الصحفية الحرة بفضل حدث الوحدة التاريخي عام ١٩٩٠م الذي غير الكثير من المشاهد ومنها المشهد الإعلامي والصحافي ،حيث تزامن هذا الحدث مع إقرار التعددية السياسية في البلاد وازدهار الحريات ومنها حرية الصحافة، الأمر الذي شجع على ظهور عدد كبير من الصحف الأهلية والحزبية خلال أشهر معدودة، حتى تجاوز عددها عام ١٩٩٢م الـ١٣١ صحيفة ومجلة دورية ،ورغم تراجع عدد الصحف الصادرة خلال السنوات الأخيرة إلى حوالي ٨٦ صحيفة ومجلة دورية مسجلة رسميا في الدوائر المختصة ،منها ١٢ حكومية، ٦٣ مجلة ودورية متخصصة .

فهناك فقط حوالي (٧) صحف لكل ألف نسمة من السكان .

ورغم وجود هذا العدد الكبير من الإصدارات الصحفية وتوفر مناخ من الحرية الذي يحسدنا عليه الكثير من الأشقاء والأصدقاء في الدول العربية وبلدان العالم النامي إلا ان انتشار الصحف بقي محدوداً للغاية فنجد ان أشهر مجلة ثقافية وأدبية في اليمن، (الحكمة) لا تطبع سوى ثلاثة الاف نسخة .. ومهما يكن من أمر العوامل التي أدت إلى هذا ضعف الوجود والتأثير الصحفي وضعف العمل الصحافي المهني، إلا ان ذلك لايقلل من المسؤولية التي يتحملها الصحافيون في التهاون تجاه مسألة تطوير العمل الصحفي وعدم الاستغلال الأمثل والتوظيف البناء للظروف التاريخية الملائمة للدفع بالعمل الصحفي إلى آفاق أرحب وإخراجه من مأزق الشخصانية والتسييس وتصفية الحسابات الضيقة...

لقد شهدت الممارسة الصحفية لهذه الحرية خلال الفترة الماضية انتهاكات كثيرة وسوء توظيف وجهل من قبل الكثير من الصحف والصحفيين .. الامر الذي أفقد الصحافة هيبتها وسلطتها المعروفة وبالتالي فقدت الكثير من المصداقية ومن القراء والمؤشرات الكمية المتواضعة لتوزيع الصحف خير دليل على ذلك.. فبأسم الحرية تم الاعتداء على حرية الاخرين والإخلال بالآداب العامة والقيم الاخلاقية المجتمعية ونشر ثقافة التعصب والعنف لتحقيق أغراض ذاتية وسياسية لاتمت بصلة لمفهوم الحرية.

فمن الثابت أنه لاتوجد حرية مطلقة في أي بلد من البلدان مهما كان نظامها السياسي ،فالحرية نسبية تحكمها مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقة الصحافة بالناس من جهة وعلاقتها بالحكومات من جهة أخرى.

إن التحديات والمتغيرات التي تواجهها اليمن على جميع المستويات تفرض على الصحفيين خاصة ووسائل الإعلام الوطنية ،الحكومية وغير الحكومية عامة تحمل المسؤولية .. مسؤولية الدفاع عن الحرية في الواقع العملي والمهني كحق أساسي من خلال عدم التجاوز والتعدي على حريات الآخرين وانتهاك حقوقهم.

كما تناط بهم مهمة جليلة وهي مهمة البناء الوطني والإسهام الفاعل والإيجابي في جهود التنمية .. وهذه هي المهمة الأساسية والتي يجب ان تحظى بالأولوية القصوى لدى الاعلاميين جميعا ،فيكون الوطن هو الأولوية والهدف الأساس والبداية والنهاية في خطابه وأنشطته وبرامج عمله وأن لا يتجاوز المصلحة الوطنية من أجل مصالح حزبية او فئوية أو شخصية ضيقة، فالصحافيون، سواء كانوا يعملون لصالح مؤسسات حكومية او حزبية او مستقلة يركبون سفينة واحدة مع آخرين وهي سفينة الوطن ومن واجب الجميع حماية هذه السفينة بالمشاركة الفاعلة في العمل والإصلاح .

وهذه المهمة من المفترض ان تحتل المرتبة الأولى في أجندة العمل الإعلامي لكل الصحف والوسائل الإعلامية وذلك من خلال الإسهام بفعالية في العمل التنموي عبر النشر والتحقيق والتحليل والتعريف بنقاط القوة والضعف ومكامن الفساد وإمكانيات النجاح والتطوير والتغيير إلى الأفضل .. ولذلك ينبغي ان تتقدم مشاغل المواطن ومعاناته اليومية في سبيل توفير العيش الكريم لأسرته وما يتوجب الكشف عنه من جوانب سلبية في أداء المؤسسات والمسؤولين على كل القضايا والمسائل المطروحة الأخرى .

وأن يرتفع الخطاب الإعلامي المكتوب إلى مستوى التحديات الراهنة التي تواجه الوطن محليا وإقليميا ودوليا ..ولا يظل حبيس الدسائس والمهاترات والشتائم والفتن .. وإذا تطلب الأمر من بعض الصحف الدفاع عن أطروحاتها وخطابها وتوجهها فإن ذلك لايقتضي فقط إبراز الجوانب الإيجابية للصحيفة او للحزب او لقياداته بل يتطلب أيضا كشف مكامن الفساد وأسبابه ومعالجتها بحكمة وروية وبتوخي القواعد المهنية والقانونية والسياسية.

ومهمة الدفاع هذه تفرض على الصحفي ان يكون ملما بالفسيفساء اليمنية والتي تشكل لوحة جميلة للمنظر العام لليمن من التداخلات السياسية والفكرية والاجتماعية بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المختلفة ومنها الأحزاب السياسية ،الأمر الذي يعطي الصحفي القدرة على التخاطب بكل ثقة ومسؤولية ويضفي على خطابه المصداقية والفاعلية والتأثير الإيجابي .

كما أن جهل تفاصيل الخارطة السياسية والتنوع الفكري والثقافي في اليمن لايمكن الصحفي من الدفاع الحكيم والمؤثر، بل قد ينقلب السحر على الساحر ويصبح دفاعه عن قضية ما أو شخص بعينه مدعاة للسخرية والتهكم والظهور بمظهر المذنب الضعيف الذي لا حول له ولا قوة.

فالدفاع يجب ان ينطلق من الفهم والدراية ببواطن الأمور وخلفياتها ،فيكون بعلم ومعرفة بالوقت المناسب والأسلوب المؤثر والتمييز بين ما ينبغي السكوت عنه وما يجب التحدث فيه، في إطار الآداب العامة التي تفرضها الممارسة المهنية والأخلاق الحميدة ،بعيدا عن الشتائم والسباب، فالحديث عن التعددية والاعتراف بالآخر ولزوميات تغني الصحفي عن اللجوء إلى الشتائم التي دائما ما توغل الصدور سواء كانت على مستوى الأفراد أو على مستوى الأحزاب .. والدفاع بسب الآخرين وقذفهم باستعمال المفردات غير المهذبة إنما يجنح إليه الضعاف ومن كانت حجته ضعيفة.

فينبغي أن يسمو الخطاب الصحفي اليمني بتعابيره ومفرداته إلى مستوى يليق بالحكمة اليمانية وبنبل مقاصد اليمنيين وعظمة مبادئهم .

وقد يختلف بعض السياسيين مع بعضهم البعض في موقف معين او قضية بعينها ولكن ذلك لايعني ان يصل الأمر الى الخلاف والشقاق، فالديمقراطية قائمة على الاختلاف وبدون التعدد في الرأي تذهب فائدة الديمقراطية وحكمتها.

كما ان قواعد المنافسة القائمة بين الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة تفرض على الجميع انتهاج أساليب وتقنيات متميزة لتفرض نفسها في سوق الصحافة والمعلومات ،فالانتشار عنوان نجاح الصحيفة وأما إذا ارتبط انتشار الصحيفة بمستوى راق في أسلوب الخطاب ومضمون مؤثر وبالتالي تتمكن الصحيفة من المساهمة البناءة والفاعلة في عملية التغيير الإيجابي والبناء الصلب للمجتمع والدولة والتخفيف من حدة العوارض السلبية التي ترافق عمليات الإصلاح والبناء عادة في جميع المجتمعات.

لابد لقيم التسامح، والحوار، واحترام التنوع أن تكون أسساً للعمل الصحفي المهني، فالصحافة يجب ان تقرب بين الجماعات والفئات والآراء المختلفة بدلا من إضافة انقسامات جديدة إليه، والسعي لخلق بيئة اجتماعية وثقافية ومعرفية تتسم بالمزيد من التسامح والعدالة والانسجام فالصحافة والاعلام ،بمفهومه الشامل، هو السبيل الأكثر فعالية لنشر وتكريس قيم التسامح بين الناس والحيلولة دون انتشار قيم العنف والتعصب والتطرف، وأول خطوة في هذا الطريق هي تعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها.

وعليه ،فإنه يجب البدء في خلق بيئة ملائمة من داخل المجتمعات نفسها.

وهذا يقتضي منا في المجتمع اليمني بالخصوص، أن ندرس أخلاقنا السياسية والثقافية والمهنية دراسة تفكيكية نقدية، دراسة تحكمها روح التسامح بين مؤسسات السلطة والدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وفي هذا المعنى يمكن ان ينشأ الخطاب الذي طالما فقدناه ذلك القائم على ديمقراطية العلاقة بين قوى المجتمع ومؤسساته واختلافاته وتنوعاته الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

وأعتقد أن ذلك يمكن ان يشكل مطلبا سهل المنال في حالة تحقق شرطين أساسيين في العمل الصحفي وهما:

١- بناء نموذج تواصلي بين الصحيفة والقارئ يقوم على المشاركة لا على فرض الاعتقادات، بحيث يتجنب الاعتماد على النموذج الرأسي وتوفير الفرص للمشاركة الشعبية في التواصل وتحقيق ديمقراطيته، وهكذا يتخلص نظام التواصل بين الصحيفة كمرسل والجمهور كمتلقين من سمة الاتجاه الواحد ويحقق فكرة حق التواصل كحق أساسي وينظر للجمهور كمشاركين فاعلين لا كمتلقين أو مستهلكين فحسب.

٢- الالتزام بمفهوم واضح للحرية والتسامح فقبل ان يركز الخطاب الصحفي على العلاقة مع الآخر الغربي والأجنبي في مواضيع حوار الثقافات والقيم الإنسانية مثل التسامح يجب ان ينطلق من المجتمع المحلي ومن المؤسسات الاجتماعية الأساس مثل الأسرة والعمل على قبول الآخر في مختلف أبعاد جهودنا التنموية.

إن الإعلام الجديد في ظل تحديات العولمة والتحولات الكبرى داخل اليمن وفي العالم، لم يعد بدّاً أحاديا وتلقيا إجبارياً ولم يعد إعلام صحفيين وكتاب وقراء، ولكنه مجتمع متفاعل يتبادل فيه الأعضاء خدماتهم ويحصلون على احتياجاتهم ويمارسون أعمالهم اليومية ،إنه إعلام أشبه بندوة يشارك فيها الجميع على قدم المساواة.. وإذا لم تفكر الصحف ووسائل الإعلام اليمنية في الآفاق والتحديات الجديدة فإنها ستواجه الإعراض والعزوف والخسائر وربما الانقراض والتبخر.

العيد الخامس عشر للوحدة المباركة

عبدالله العقيلي

□ في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وقبل (١٥) عاماً، تم الإعلان عن إعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية، وشكّل هذا الإنجاز التاريخي نقلة استنهاضية كبرى في عقل ووجدان الإنسان اليمني في الداخل والإنسان العربي والمسلم في كل بقعة من بقاع المعمورة، كون تحقيق الوحدة اليمنية في هذا الزمن – الذي يعيش فيه الإنسان العربي والمسلم وضعاً محبطاً ومرحلةً من أسوأ مراحل التاريخ انحطاطاً وانكساراً – مثّل الإيثار الذي بعث الأمل في نفوس أبناء الأمة العربية والإسلامية، وأعاد إلى أذهانهم تلك الذكريات المجيدة من تاريخهم الوحدوي.

ولعل الدرس العملي الذي ينبغي أن يتعلمه الجميع من إعادة تحقيق الوحدة اليمنية هو درس إزالة الحدود الوهمية المصطنعة بين الأقطار العربية، فالشعوب العربية موحدة، واللغة والتاريخ واحد.

لقد حققت الوحدة المباركة على الأرض إزالة الحدود الشطرية التي كانت قائمة، وهي حدود فرضها الواقع السياسي الشطري المتمثل في قيام دولتين شطريتين في اليمن، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب والظروف، وبتحقيق الوحدة اليمنية الاندماجية في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م توحد شطرا اليمن في إطار كيان سياسي موحد وأداة سياسية واحدة، ممثلة بفخامة الأخ القائد الرمز الوحدوي علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، حيث شرع القائد الوحدوي عقب قيام الجمهورية اليمنية بحل مشاكل الحدود مع دول الجوار، فبدأ بحل مشكلة الحدود مع سلطنة عُمان في إطار قاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، ثم تمكن – بعون الله وتوفيقه – من حل أكبر وأعقد مشكلة حدودية مع الجارة الشقيقة المملكة العربية السعودية.

ونستطيع القول : إن اليمن، في ظل الوحدة بزعامة القائد الوحدوي فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، تمكنت من إغلاق الملفات الحدودية مع دول الجوار، وهو الأمر الذي ينبغي أن يتمثله الجميع في حل مشاكل الحدود المصطنعة والوهمية التي لا تزال قائمة بين الأقطار العربية، لأن في حل المشاكل الحدودية القضاء على كافة عوامل التوتر وإحلال محلها عوامل الثقة والتعاون وتبادل المصالح والمنافع الاقتصادية التي توطد العلاقات الثنائية بين الدول العربية وتقود إلى إرساء وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، وبالتالي تؤدي إلى الشراكة الحقيقية بين كل قطر وآخر من أقطار وطننا العربي الكبير.

الديمقراطية ... صمّام أمان الوحدة

□ مثّل اقتران الوحدة بالديمقراطية نقلة تحول نوعية وتاريخية في مسار البناء الوطني والاجتماعي للشعب، كونها نقلت الإنسان اليمني من وضع الإنسان «المتفرج» إلى وضع الإنسان «المشارك» فعلاً في صنع القرارات، بل وتطبيق تلك القرارات على أرض الواقع العملي الملموس، بالإضافة إلى كون اقتران الوحدة المباركة بالديمقراطية يمثل العقد الاجتماعي الرائد على صعيد الحكم في المنطقة العربية، باعتباره قائماً على المشاركة الشعبية، فالديمقراطية هي الوعاء الذي تتحقق داخله التنمية الشاملة.

إن الديمقراطية صمام أمان المنجز الوطني التاريخي الذي تحقق في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وقيام الجمهورية اليمنية على أسس التشريع الديمقراطي بمجسداته المتمثلة بالتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والرأي الآخر وإجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية في إطار دورات انتخابية منتظمة وفي ظل قيام مؤسسات مجتمعية مستقلة، كالمنظمات والاتحادات والجمعيات والنقابات، وهي مؤسسات المجتمع المدني التي تميز المجتمع المدني الديمقراطي عن النظم الديكتاتورية والشمولية ونظم الحزب الأوحد، لكن الفترة المنصرمة من عمر الوحدة المباركة شهدت غياباً تاماً للدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأحزاب والتنظيمات السياسية – خصوصاً المعارضة – في إثراء التجربة الديمقراطية وهذا الدور المناط بها لإنجاز الاستحقاقات الديمقراطية المطلوبة منها، بما يؤدي إلى إنجازها لتلك الاستحقاقات لترسيخ وتعزيز الممارسة الديمقراطية باعتبار المعارضة في بلادنا، التي تنتهج الديمقراطية، تمثل الوجه الآخر للسلطة، فهل هناك وجود لآليات الممارسة الديمقراطية داخل تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة؟ وهل تداولت أحزاب المعارضة السلطة القيادية في مؤتمراتها العامة؟ لأن التداول القيادي في المؤتمرات الحزبية العامة مبدأ أساسي وحيوي في ممارسة الديمقراطية في الحياة الحزبية الداخلية، وبتحقق هذا المبدأ على صعيد الحياة الحزبية يصبح من المؤكد أن العملية الديمقراطية في بلادنا تسير في الاتجاه الصحيح.

حكمة الرئيس القائد الرمز

□ مما لا جدال فيه أن الرئيس الحكيم حقق وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية، وقام بإرساء نظام سياسي ديمقراطي وتعددي يدعو إلى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات تنافسية حرة ونزيهة يحتكم إليها الجميع عبر صناديق الاقتراع، وكل الشواهد تدل على أن فخامة الأخ الرئيس يسعى إلى تحقيق مجتمع ديمقراطي ذي شفافية خالية من الفساد المالي والإداري والسياسي، ويسود فيه احترام حقوق الإنسان وتتأصل فيه قيم الديمقراطية عبر الممارسة الديمقراطية المسؤولة الطاردة لكل مظاهر التعصب والحقد الأعمى والمصالح الحزبية والشخصية الضيقة.

وخلال الـ (١٥) عاماً الماضية من عمر الوحدة المباركة تحققت في ظل قيادة الرئيس الحكيم فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية – من خلال ما يمتلك من مواهب قيادية فذة – إنجازات ومكاسب وطنية كبيرة، يمكن القول عنها أنها شكلت نقلة ثورية جبارة على التخلف الموروث والمتراكم من عهود الحكم الإمامي الاستبدادي المتخلف والاستعمار البريطاني وعهد التشطير البغيض، كون الإنجازات المحققة خلال تلك الفترة القصيرة جداً نقلت الوطن من وهدة التخلف والتهميش إلى وضع الأنموذج الذي ينبغي الاقتداء به، بل ويعترف به كرائد للنهج الديمقراطي على صعيد المنطقة العربية.

ونستطيع القول : إن حكمة فخامة الأخ الرئيس وما يتمتع به من رحابة صدر وحلم، جسدت على أرض الواقع قيماً جديدة من ثقافة التسامح، حيث تجلى ذلك في توجيهاته بفتح أبواب الحوار على مصراعيها مع أولئك المغرر بهم الذين وقعوا تحت وطأة التأثير الفكري الديني المتطرف الذي قام بالترويج له المدعو بدر الدين الحوثي وولده الصريع في جبال مران بمحافظة صعدة، وبعد وقوع أولئك المغرر بهم تحت طائلة الأسر وارتكابهم لعدد من الجرائم الجسيمة ضد الوطن والمساس بأمنه واستقراره، أصدر فخامة الأخ الرئيس الحكيم توجيهاته بالحوار معهم ومجادلتهم، الحجة بالحجة، والدليل بالدليل، في إطار الكتاب والسُّنَّة وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، دين الاعتدال والوسطية.

من هنا يتأكد أن فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، يعتبر زعيماً استثنائياً لواقع استثنائي، وربّاناً ماهراً استطاع أن يبحر بالسفينة اليمنية في ظل أجواء استثنائية، وقادها إلى شاطئ الأمان بثقة وجدارة واقتدار.